

ورقة سياسات

الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني

إعداد:

محمد الحسيني

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق

آذار 2014

عمان، الأردن

المحتويات

3.....	مقدمة
4.....	النظام الانتخابي في الأردن
6.....	النظام الانتخابي والعنف المجتمعي
8.....	مجلس نواب أم مجلس بلدي
10.....	المرأة: مستفيدة أم خاسرة؟
12.....	هويات فرعية وتمثيل مغلوطة
14.....	الرشوة الانتخابية: ظاهرة شراء وبيع الأصوات
15.....	تعزيز مفهوم الفردية وتعريض النسيج المجتمعي للخطر
16.....	توصيات
18.....	المصادر
20.....	المؤلف والمؤسسة

مقدمة

منذ انتخابات عام 1989 التي جرت وفق نظام انتخابي متعدد الأصوات مرّ النظام الانتخابي في الأردن في أكثر من مرحلة، فقبيل الانتخابات النيابية لعام 1993 تم تعديل قانون الانتخابات ليتحول الى ما اصطلح على تسميته بنظام الصوت الواحد والذي جرى بموجبه كل الانتخابات اللاحقة إلى أن تم تعديله في العام 2012 ليتحول الى نظام مختلط مع بقاء الاعتماد على نظام الصوت الواحد كأساس للنظام الجديد.

جرت العديد من الدراسات والحوارات حول النظام الانتخابي والتي في الغالب تناولت الأثر السياسي لهذا النظام وتأثيره على مسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطية في الأردن، ولكن الجانب الآخر الذي لم يحظ بذات التركيز هو الأثر الاجتماعي لهذا النظام والذي لا يقل أهمية عن الأثر السياسي.

تحاول هذه الورقة أن تلقي الضوء على الآثار التي ألقى بها النظام الانتخابي على المجتمع الأردني، وتتناول ذلك من خلال الربط بين هذا النظام وعدد من الظواهر والمحاور المجتمعية كالعنف المجتمعي، الديمقراطية المحلية، المرأة، ظاهرة الرشوة، وكذلك العلاقات بين المكونات المجتمعية. كما تطرح الورقة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في معالجة الآثار الاجتماعية السلبية التي أفرزها النظام الانتخابي الحالي.

النظام الانتخابي في الأردن

لا تهدف هذه الورقة الى الدخول في التفاصيل التقنية للنظام الانتخابي الأردني، الا أنه من المهم أن يتم توضيح أساسيات هذا النظام حتى يمكن ربطه بمحاور الورقة الأساسية، فالفرضية الأساسية التي يتم البناء عليها في هذه الورقة تقوم على هذا الربط.

نركز في فهم النظام الانتخابي الحالي على أربعة عناصر رئيسة هي: نظام التصويت، الدوائر الانتخابية، نظام الكوتا، وتمثيل الناخبين، وهي بالمجمل العناصر الرئيسية التي تحدد شكل أي نظام انتخابي في العالم، وبالتالي تحد الأثر السياسي والاجتماعي لهذا النظام.

يتشكل مجلس النواب الأردني من 150 مقعداً، ويتم انتخاب 123 منهم وفقاً لنظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل (Single None Transferable Vote)، ويعني ذلك أن للناخب الأردني الحق في التصويت لمرشح واحد فقط في دائرته الانتخابية، وبهذا فإن المرشحين الفائزين وفق نظام الصوت الواحد هم أولئك الحاصلون على الأغلبية البسيطة. أما في الدوائر ذات المقاعد المتعددة والتي يتم الانتخاب بها وفق نظام الصوت الواحد، فإن المرشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات يحصل على المقعد الأول، ويفوز في المقعد الثاني المرشح الذي يليه في عدد الأصوات وهكذا.

أما المقاعد السبعة والعشرين المتبقية والتي تشكل 18% من إجمالي عدد المقاعد فيتم انتخابها من خلال التصويت للقوائم النسبية المغلقة على مستوى الوطن (دائرة انتخابية واحدة)، ونظام القوائم النسبية المغلقة يعني أن يصوت الناخب للقائمة ككل وليس لمرشح داخل هذه القائمة، ويتم احتساب عدد مقاعد القائمة بالاستناد الى نظرية (الباقى الأكبر) ويتم شغل المقاعد التي تحصل عليها القائمة وفقاً لترتيب المرشحين المقرر مسبقاً في القائمة.

يقسم قانون الانتخاب للعام 2012 المحافظات الأردنية الاثنتي عشرة الى 42 دائرة انتخابية جغرافية، على أن يخصص لكل منها عدد يتراوح ما بين مقعد واحد الى 7 مقاعد. ويتم انتخاب 108 من مقاعد مجلس النواب وفقاً لتلك الدوائر الانتخابية. إضافة الى ماسبق، يوجد دوائر انتخابية في مناطق البادية الشمالية والجنوبية والوسط من البلاد، وتخصص هذه الدوائر للناخبين من البدو على أن يخصص لكل منطقة من مناطق البادية ثلاثة مقاعد، علماً بأن تشكيل هذه الدوائر لا يستند الى المعيار الجغرافي بل الى المعيار العشائري من خلال تحديد أسماء العشائر التي يحق لها الاقتراع في هذه الدوائر باعتبارها عشائر بدوية.

إن توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية بهذا الشكل من شأنه أن يفضي الى عدم المساواة في حقوق الاقتراع بين الدوائر الانتخابية، ولا تنص المعايير الدولية على سقف الاختلاف الأعلى المسموح به بين الدوائر الانتخابية لضمان المساواة في الاقتراع. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاختلاف في القوة التصويتية الذي يتراوح ما بين 10-15% يعد من الممارسات المقبولة في هذا المجال.¹ فعند إجراء مقارنة لاختلاف القوة التصويتية الممنوحة للدوائر الانتخابية، إما على أساس النسبة السكانية أو عدد الناخبين المسجلين، فإن المؤشر يظهر أن النظام الانتخابي الأردني لا يندرج تحت هذا المعيار. وعند أخذ المعيار السكاني في عين الاعتبار، فإن الدائرة الانتخابية الأكثر قوة تصويتية هي محافظة معان، فهي تتمتع بقوة تصويتية تزيد ب 125% عن المعدل، في حين أن أقل هذه المحافظات قوة تصويتية هي عمان، حيث أنها تقل ب 32% عن المعدل.²

يمكن اطلاق تسمية (نظام الكوتات) على النظام الانتخابي في الأردن، حيث أن كافة مقاعد مجلس النواب يتم انتخابها من خلال الكوتا وذلك كما يسميها القانون والنظام الانتخابي الذي

1. تقرير شامل حول الاطار الانتخابي في الأردن 2013، مركز هوية ومنظمة التقرير الديمقراطي الدولية

2. تقرير شامل حول الاطار الانتخابي في الأردن 2013، مركز هوية ومنظمة التقرير الديمقراطي الدولية

خصص 96 مقعدا للمسلمين و9 مقاعد للمسيحيين وثلاثة مقاعد للشركس والشيشان وخمسة عشر مقعدا للنساء بما مجموعه 123 مقعدا ويتم إضافة مقاعد القائمة السبعة وعشرين ليصبح العدد الكلي 150 مقعدا. وما يؤكد على أن النظام الانتخابي الأردني هو نظام مبني على الكوتا هو عدم قدرة أي مرشح على التنافس على ما يمكن تسميته (مقعد عادي)، بمعنى أن المرشح الشركسي على سبيل المثال لا يمكنه ان ينافس من خلال المقعد المسلم، بل ان المرشح البديوي لا يمكنه ان ينافس الا من خلال المقاعد المخصصة للبدو حتى لو كان من سكان مناطق غير مشمولة في دوائر البدو الثلاثة.³

النظام الانتخابي والعنف المجتمعي

سجلت تقارير مراقبي الانتخابات المحليين والتقارير الإعلامية العديد من حالات العنف المرتبطة بالعملية الانتخابية، وقد تراوحت هذه الحالات بين العنف اللفظي والعنف الجسدي الفردي وصولا الى العنف الجماعي، وتم تسجيل حالات اطلاق نار على مرشحين وكذلك حالات اعتداء على صناديق الاقتراع من قبل انصار مرشحين، ويمكن العودة الى تقارير تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات والتحالف المدني (راصد) وتقارير المركز الوطني لحقوق الانسان للاطلاع على تفاصيل هذه الحالات، بل أن العنف الانتخابي الذي حصل في محافظة الكرك وبالتحديد في لواء فقوع أدى الى التأثير على نتائج الانتخابات ونتج عنه ابطال هذه النتائج بقرار قضائي.⁴

بالتأكيد فإن ظاهرة العنف المجتمعي في الأردن غير مقتصرة على فترات الانتخابات، فهناك عنف في الجامعات انتشر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إضافة الى العديد من حالات العنف على المستوى الاسري والعديد من حالات المشاجرات الجماعية العنيفة وكذلك حالات استخدام

³ نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وقانون الانتخاب لمجلس النواب 2012

⁴ أنظر: <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=146782>

العنف للتعبير عن الاحتجاج والمطالب والتي وصلت الى حد اغلاق الطرق الرئيسية بالاطارات المشتعلة وقوة السلاح كما حدث في اكثر من موقع في المملكة ومنها القصة الأشهر التي حدثت في محافظة معان.

الا أن هذه الورقة ترى أن النظام الانتخابي قد ساهم بشكل أساسي وعلى مدى سنوات في التأسيس لظاهرة العنف المجتمعي، وهناك العديد من حالات العنف الموثقة والمرتبطة بالحملات الانتخابية والتنافس بين المرشحين أو المرتبطة بإعلان النتائج، والتي وصلت في بعض الحالات الى وجود حالات وفاة نتيجة العنف كما حدث في محافظة الكرك في انتخابات عام 2010⁵

ويمكن ربط العنف الانتخابي بسببين رئيسيين: الأول يتمثل في عدم ثقة المواطن الأردني بالجهات المنظمة للعملية الانتخابية نتيجة لتراكم تجارب سابقة تدخلت فيها السلطات المنظمة في مجريات العملية الانتخابية كما اعترف بذلك اكثر من مسؤول سابق إضافة الى ما أكدته تقارير المراقبين المحليين بهذا الصدد، ولم يكن تصريح الرئيس السابق للهيئة المستقلة للانتخاب السيد عبد الاله الخطيب بعيدا عن هذا الموضوع عندما قال بأن الهيئة تهدف الى إعادة بناء ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، وقد تم نشر هذه التصريحات في اكثر من وسيلة إعلامية إضافة الى توثيقها من قبل مجموعات الرقابة على الانتخابات.⁶

وفي استطلاع لعينة ممثلة اجراه مركز هوية بعد انتخابات عام 2013 فان 53% من افراد العينة يعتقدون أن الانتخابات لم تكن نزيهة على الرغم من ان 75% منهم اقرروا بأن الانتخابات جرت بسهولة ودون تعقيدات كبيرة،⁷ وهذه النتيجة تعكس بوضوح حالة عدم الثقة التي تأصلت في وجدان الناخب الأردني تجاه العملية الانتخابية أيا كانت الجهة المسؤولة عن تنظيمها، ومن

⁵ أنظر <http://www.alriyadh.com/net/article/576115>

⁶ أنظر <http://www.entekhabat.jo/public/DefaultDetailsAr.aspx?id=39&type=article>

⁷ دراسة بعنوان "توقعات المواطنين من مجلس النواب السابع عشر"، مركز هوية 2013

الجدير بالذكر أن انتخابات عام 2013 تم تنظيمها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب بعكس الانتخابات السابقة التي تم تنظيمها من قبل وزارة الداخلية بشكل أساسي.

أما السبب الثاني فهو متعلق بشكل مباشر بالنظام الانتخابي وبالتحديد بنظام التصويت ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل، فغياب المعايير الواضحة في تقسيم الدوائر وحصر حق الناخب في التصويت لمرشح واحد مع تعدد المقاعد أدى الى تعزيز ولاء الناخب لمرشح العشيرة أو العائلة أو المنطقة بالدرجة الأولى، وهو ما أدى على مرّ السنوات الى تعزيز العصبية القبلية وتحول المنافسة في الانتخابات من منافسة سياسية الى منافسة عشائرية أو مناطقية، ويتخذ هذا التنافس غير الطبيعي شكلا عنيفا في مرحلة الحملات الانتخابية وبخاصة عند اعلان النتائج، كالاغتياب على اليافطات والمقرات الانتخابية وتمزيق صور المرشحين وصولا الى الاعتداء الجسدي وحتى اطلاق النار. وقد سجلت تقارير إعلامية استعانة بعض المرشحين بعدد من البلطجية في حملاتهم الانتخابية سواء بهدف احتوائهم او لاستخدامهم في حماية المقرات، وكما هو معروف فان سلوك هؤلاء يميل الى العنف في تعاملهم مع أي منافسين.

ويمكننا أن نقول أنه في ظل نظام الصوت الواحد مترافقا مع صغر حجم الدوائر الانتخابية فإن المنافسة على زعامة هذه الدوائر تنحصر في مجموعات محددة وواضحة مما يزيد من الاحتقان بين هذه المجموعات.

مجلس نواب أم مجلس بلدي

تعتبر قدرة المرشح على توفير الخدمات للناخبين عنصرا رئيسا في حصوله على أصوات الناخبين، وفي دراسة لمركز هوية أشار استطلاع للرأي بأن 34% من الناخبين يعطون أصواتهم للمرشح القادر على توفير الخدمات،⁸ والخدمات التي نتحدث عنها هنا تتراوح بين توفير

⁸ دراسة بعنوان "توقعات المواطنين من مجلس النواب السابع عشر"، مركز هوية 2013

الوظائف الى تعبيد الطرق وانشاء المستوصفات وغيرها من الخدمات التي يفترض أن لا تكون ضمن عمل النائب المباشر، حيث ينحصر دور النائب أو دور مجلس النواب في ثلاثة أمور هي التشريع والرقابة والتمثيل.

وعلى نحو لافت، فإن قدرة المرشح على توفير الخدمات ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقته بالسلطة التنفيذية، فالمرشح الذي يملك علاقات جيدة بأجهزة الدولة التنفيذية هو الأقدر بطبيعة الحال على توفير الخدمات للمواطنين مستفيدا من هذه العلاقات، وهو الأمر الذي يؤثر على عدالة المنافسة بين المرشحين تأثيرا سلبيا ويكرس تدخل السلطة التنفيذية غير المباشر في العملية الانتخابية، إضافة الى ذلك فإن الثمن الذي سيدفعه المرشح نتيجة ارتهانه لهذه العلاقة يتمثل في عدم قدرته على فرض رقابته على السلطة التنفيذية التي لولا علاقته بها لما تمكن من تقديم الخدمات للناخبين وبالتالي حصد أصواتهم.

فتقديم الخدمات من قبل النائب يعتبر تشوها في المنظومة الخدمية، فالاصل أن يتم تقديم الخدمات من الجهات ذات العلاقة المباشرة كالمجالس البلدية والقطاع الخاص والأجهزة التنفيذية في الحكومة، وهذا التشوه يؤثر على السلوك المجتمعي للناخبين ويكرس مفهوم الوساطة والمحسوبية ويؤدي الى غياب العدالة وتكافؤ الفرص، فالمرشح أو النائب سيكون حريصا على تقديم الخدمات الى المكون المجتمعي الذي يعتبره وعاءا تصويتيا بشكل اكبر من حرصه على تقديم نفس الخدمات الى المكونات المجتمعية الأخرى في دائرته الانتخابية، وطالما أن الدوائر الانتخابية هي دوائر صغيرة فإن المكونات المجتمعية التي ستستفيد من هذه الخدمات ستكون محدودة ولن تذهب الخدمات للأغلبية من ناخبي الدائرة. وهذا يعني بالضرورة خلق المزيد من الحساسيات بين المكونات المجتمعية، إضافة الى تكريس النمط الريعي في العلاقة بين المواطن والدولة ممثلة في مجلس النواب في هذه الحالة، وهي بالتأكيد علاقة لا تركز على قيم المواطنة والحقوق والواجبات.

لا غرابة عندها أن ينتج عن هذا النمط المشوه في العلاقة بين الناخب والمرشح (والنائب مستقبلاً) أثر سلبي يتمثل في تراجع دور الحكومات البلدية الممثلة في المجالس المحلية والبلدية، إذ أنه إضافة إلى المعوقات التي تواجه عمل البلديات والتغول عليها من قبل أجهزة الحكومة المركزية، فإن البلديات تدخل منافسة غير عادلة مع مجلس النواب في مجال توفير الخدمات وهو المجال الذي لا يجب أن يتواجد في مجلس النواب من الأساس، وتؤدي قناعة المواطنين بأن النائب أكثر قدرة على توفير الخدمات من المجلس البلدي إلى النظر باستهانة للعمل المحلي البلدي وعدم التعامل مع البلديات بجدية بل وإلى التجاوز عليها وعلى إجراءاتها في بعض الحالات.

فإضعاف دور المجالس المحلية يؤثر سلباً على مفهوم الديمقراطية المحلية الضعيف أصلاً، كما أن ارتباط الخدمات بمجلس النواب ونشوء علاقات خدمية مباشرة بين النائب والناخبين يؤدي إلى تشويه العلاقات المجتمعية المحلية نتيجة وجود مجموعات مستفيدة من العلاقة مع النائب وأخرى لا تتمتع بهذه الميزة لأنها لم تقم بالتصويت له، وفي غياب دور فاعل للمجالس المحلية فإن المجموعات غير المستفيدة لن تجد من يوفر لها الخدمات التي تحتاجها بنفس القدر من العدالة والجودة بالمقارنة مع المجموعة المستفيدة.

المرأة: مستفيدة أم خاسرة؟

ضمن النظام الانتخابي في الأردن وصول عدد من النساء إلى مجلس النواب من خلال نظام الكوتا، ويمنح النظام النساء 15 مقعداً بنسبة 10% من إجمالي المقاعد البالغ 150 مقعداً، ويدافع مناصرو نظام الكوتا بالقول أن الكوتا هو الضامن الوحيد لوصول المرأة الأردنية إلى مجلس النواب في ظل مجتمع يحمل عقلية ذكورية واضحة، وأنه لا مجال لتغيير النظرة المجتمعية تجاه المرأة إلا من خلال الاطلاع على ممارستها العملية البرلمانية داخل المجلس

حتى يقتنع الناخبون بالتصويت لها. في واقع الأمر فإن هذا الطرح هو صحيح جزئياً، فانتخابات 2013 سجلت وصول ثلاث نساء الى مجلس النواب من خارج إطار الكوتا⁹ وإحداهن كانت نائبا سابقا على نظام الكوتا.

في المقابل، فإن عدد الأصوات القليل الذي تحصل عليه النساء في الانتخابات هو مؤشر واضح على عدم قناعة المجتمع بالتصويت للمرأة، وبالتالي فإن الأثر الاجتماعي لنظام الكوتا عندما يتعلق الامر بالتمييز ضد النساء لم يكن إيجابيا بشكل ملحوظ، ولا تزال المرأة الأردنية تعاني من التمييز الاجتماعي والسياسي، وهو الأمر الذي لم يتمكن النظام الانتخابي من إصلاحه، بل ربما نذهب باتجاه اخر، وهو أن نظام الكوتا مقترنا بالدوائر صغيرة الحجم ونظام الصوت الواحد قد دفع بعض المكونات المجتمعية وبخاصة العشائر الصغيرة الى ترشيح سيدات لمجلس النواب املا في أن يتم تمثيل العشيرة داخل المجلس بهذه الطريقة في ظل انعدام فرص تمثيلها من خلال المقاعد الأخرى خارج الكوتا النسائية، وهذا السلوك لا يدل على قناعة بدور المرأة وقدرتها على ممارسة العمل العام بقدر ما يدل على استغلال النظام الانتخابي لأغراض المنافسة العشائرية (لزيادة تمثيل العشيرة) والمجتمعية والحصول على المكتسبات الخدمية التي ذكرناها سابقا، وقد ذكرت أكثر من مرشحة وبخاصة في المحافظات أن السبب الرئيس لترشحها هو أن العشيرة ترى في ذلك فرصة لتمثيلها داخل المجلس لا أكثر.

ويبقى موضوع المرأة واستفادتها من نظام الكوتا جدليا، ففي الوقت الذي يؤكد البعض أن المرأة قد استفادت من هذا النظام ويدلل بانتخاب ثلاث سيدات خارج الكوتا فإن المشككين يشيرون الى أن الاستفادة قليلة وكمية أكثر منها نوعية وأن المجتمع لا يزال بعيدا كل البعد عن دعم المرأة بشكل حقيقي وأن دوافع ترشيحها والتصويت لها لا تكون بالاعتماد على إيمانها بأحقيتها ودورها وإنما لأنها تشكل فرصة للاستفادة من النظام الانتخابي القائم وما يترتب على ذلك من مميزات على وجود ممثل للعشيرة أو المكون الاجتماعي داخل مجلس النواب.

⁹ مريم اللوزي عن الدائرة الخامسة عمان، وفاء بني مصطفى عن جرش، رولى الحروب مقعد من خلال القوائم

هويات فرعية وتمثيل مغلوط

على الرغم من أن الانتخابات يفترض ان تكون الوسيلة التي يعبر من خلالها الناخب عن هويته السياسية بالدرجة الأولى، الا أن الأمر يختلف في الأردن نتيجة لوجود نظام انتخابي لا يشجع على هذه الممارسة، بل على العكس تماما، فأن هذا النظام يشجع على تكريس الهويات العشائرية والمناطقية بالدرجة الأولى، وبالعودة الى استطلاع الرأي الذي نفذه مركز هوية فأن أقل من ربع الناخبين يصوتون بناء على قناعاتهم السياسية.¹⁰

بطبيعة الحال، فإنه لا يمكن اغفال التركيبة العشائرية للمجتمع الأردني، وبالتالي من المتوقع أن يكون الخيار الأول للناخب في ظل وجود دوائر انتخابية صغيرة موجهة للمرشح العشائري، وبما أن النظام الانتخابي يمنح الناخب صوتا واحدا فإن هذا الصوت سيذهب فقط للمرشح العشائري، وإذا لم يذهب الصوت للمرشح العشائري فإنه سيذهب للمرشح القادر على توفير الخدمات، وفي كثير من الحالات يذهب الصوت الى مرشح عشائري قادر على توفير الخدمات.

لقد أدى النظام الانتخابي القائم على الدوائر الصغيرة والصوت الواحد الى تكريس الانتماء الى الهوية الفرعية العشائرية والمناطقية على حساب الهوية السياسية، وهو ما أثر على سلبا على مفهوم المواطنة، بل أن الأمر تجاوز ذلك الى تهديد وحدة العشيرة وبخاصة في حال وجود اكثر من مرشح من أبنائها في نفس الدائرة، فنظام تقسيم الدوائر قد افرز دوائر ينتمي كل ناخبها الى عشيرة واحدة.

في مواجهة هذا الخيار لجأت بعض العشائر الى ما يعرف بالإجماع العشائري على المرشح تجنباً لأي صراعات داخل العشيرة وكذلك في محاولة لحشد الأصوات لمرشحها امام مرشحي العشائر الأخرى، ويتم الوصول الى هذا الاجماع بطريقتين، الأولى تتمثل في ان يقرر شيوخ

¹⁰ دراسة بعنوان "توقعات المواطنين من مجلس النواب السابع عشر"، مركز هوية 2013

ووجهاء العشيرة من هو المرشح الذي سيخوض الانتخابات من بين الراغبين في خوضها أو أن يتم اجراء انتخابات داخلية تفرز مرشحا يلتزم به جميع افراد العشيرة، الا أن التجارب العملية اثبتت أن كلا الخيارين قد لا يؤديان الى الاجماع العشائري المنشود في بعض الأحيان إذ يقوم اكثر من شخص من أبناء العشيرة بالترشح، وفي هذه الحالة يفضي ذلك الى انقسام داخل العشيرة نفسها بما يحمله هذا الانقسام من اثار سلبية على العلاقات الاجتماعية بين أبناء العشيرة أو المنطقة الواحدة.

أن نظام تشكيل الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد الذي لا يستند الى أية معايير واضحة قد أدى الى خلل واضح في عدالة تمثيل المواطنين في مجلس النواب، حيث تعاني المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة من انخفاض في التمثيل مقارنة بالمحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة، بل أن الخلل في التمثيل يمتد الى داخل المحافظات، حيث يتم تمثيل بعض الدوائر بشكل اكبر من دوائر أخرى دون وجود معيار رسمي واضح لطريقة رسم الدوائر وتوزيع المقاعد. وعلى سبيل المثال يبلغ عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الأولى في محافظة البلقاء حوالي 90 الف ناخب يتم تمثيلهم بسبعة مقاعد في مجلس النواب أي بمعدل 12800 ناخب للمقعد، في حين يبلغ عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الرابعة من نفس المحافظة حوالي 50 الف ناخب يتم تمثيلهم بمقعد واحد،¹¹ ولو تم التمثيل بمعيار الناخبين المسجلين فقط فالمفروض اما أن يتم تمثيل الدائرة الأولى بمقعدين بدلا من سبعة او أن يتم تمثيل الدائرة الرابعة بأربعة مقاعد بدلا من مقعد واحد.

يؤدي غياب عدالة التمثيل في النظام الانتخابي الى خلق حساسيات بين مكونات المجتمع المختلفة، فهو يخل بمبدأ التساوي بين المواطنين ويعطي انطباعا بمحاولة اقضاء المجموعة الأقل تمثيلا عن المشهد السياسي، ويقود في المحصلة النهائية الى حالة من الاستكفاف عن

¹¹ جداول الناخبين النهائية وتقسيم المقاعد المنشور على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب
<http://www.entekhabat.jo/public/DefaultDetailsAr.aspx?id=137&type=elecsearch>

المشاركة نتيجة عدم القناعة بجداولها. كما أن تقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد بدون معيار واضح وعلمي قد أدى الى ترسيخ فكرة الحقوق الانتخابية المكتسبة، وهذا يعني صعوبة خفض عدد المقاعد المحددة لدائرة معينة اذ سيعتبره سكان الدائرة بمثابة تجاوز على حقوقهم، وبالتالي فان أي محاولة لاعادة التوازن لن تتم الا من خلال زيادة عدد مقاعد الدوائر الأقل تمثيلا في المجلس وبالتالي تضخيم المجلس بدون أي معنى.

الرشوة الانتخابية: ظاهرة شراء وبيع الأصوات

شاعت مؤخرا ظاهرة بيع وشراء الأصوات في الانتخابات، وقد تم تسميتها بالمال السياسي، وهنا تختلف الورقة بالتسمية حيث أن المال السياسي يمكن أن يكون مشروعاً، فعلى سبيل المثال فإن التبرعات التي يتم تقديمها للمرشح يمكن لها أن تندرج في بند المال السياسي، أما بيع وشراء الأصوات فلا يمكنه وصفه الا بالرشوة، حيث يدفع المرشح أو وكيله مبلغاً من المال مقابل ضمان التصويت من قبل الناخب وهي عملية غير مشروعة ومخالفة لقانون الانتخاب.

والمشكلة في هذه الظاهرة لا تقف عند تزوير إرادة الناخبين باستخدام المال أو وصول غير المؤهلين الى مراكز صناعة القرار، فهذه الظاهرة تكرر وتجذر سلوك الرشوة في المجتمع بل وتكاد تجعله أمراً طبيعياً ومستساغاً، والكارثة تتمثل في عدم اختراق هذه الظاهر للفراد فقط بل وتصل الى المؤسسات، حيث يقوم المرشح بالتبرع لجمعية أو ناد مقابل ضمان الحصول على أصوات منتسبي هذه الجمعية أو النادي وهو ما يعني دخول المؤسسة كاملة في منظمة الرشوة.

ويمكن تلخيص أسباب قبول الناخبين بفكرة الرشوة بمجموعة من الأسباب من أهمها عدم قناعة الناخب بالنظام الانتخابي وبالتالي بجدوى مجلس النواب من الأساس، وعليه فالناخب يعتبر الصوت الذي سيدلي به مهدوراً وبلا قيمة ويصل الى قناعة بأن الثمن الذي سيقبضه مقابل هذا الصوت أكثر فائدة له من اهدار صوته على برلمان لا يثق به أساساً. كما أن النظام الانتخابي

الذي يعتمد على الفردية والدوائر الصغيرة يشجع المرشح على شراء الأصوات وذلك لأن المبالغ التي سيدفعها لن تكون كبيرة بالمقارنة مثلا مع دوائر اكبر، فبالأكيد فإن عدد الأصوات المطلوبة للنجاح في الدوائر الصغيرة أقل بكثير من العدد المطلوب في الدوائر الكبيرة. ويفاقم من هذه الظاهرة حقيقة انعدام فاعلية آليات مكافحة هذه الممارسة وعدم الجدية الكاملة في التعامل معها إذ يشجع ذلك المرشحين والناخبين على ممارستها على حد سواء.

تعزير مفهوم الفردية وتعرض النسيج المجتمعي للخطر

يعتمد النظام الانتخابي الأردني على الفردية أساسا، فالمرشح يخوض الانتخابات على أساس فردي في اغلب الحالات نتيجة عدم اعتماد القوائم النسبية بشكل كبير، كما يصوت الناخب لفرد وليس لمجموعة، وقد كرس هذا الأمر ظاهرة الفردية في المجتمع وحارب بشكل واضح أي محاولة لخوض الانتخابات على أساس جماعي او فكري.

ويفضي تكريس الفردية والابتعاد عن العمل الجماعي المؤسسي الى انتاج حالة من الانتهازية السياسية والتي تتحول مع الوقت الى انتهازية اجتماعية، فيصبح الفرد انانيا وانتهازيا في علاقاته المجتمعية. ويزيد الأمر خطورة عند الحديث عن العلاقات بين المكونات المجتمعية، حيث تدخل هذه المكونات في حالة من التنافس غير السياسي على التمثيل في مجلس النواب مما ينتج عنه حالات من الاحتقان قد تعرض النسيج المجتمعي للخطر. وفي المحصلة النهائية فإن نظام الصوت الواحد وصغر حجم الدوائر والتمثيل غير العادل يؤدي الى تفتت المجتمع وتعرض السلم المجتمعي للخطر.

توصيات

1. ضرورة تعزيز ثقة الناخب في العملية الانتخابية من خلال تعزيز استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب من كافة الجوانب وخاصة الجانب المالي والإداري، مع زيادة الشفافية في كل ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية، ورفع مستوى الثقة بالعملية الانتخابية من شأنه تقليل ردة فعل المرشحين وأنصارهم عند الخسارة وبالتالي عدم اللجوء الى العنف كرد فعل.
2. إعادة تصميم الدوائر الانتخابية بالاعتماد على العامل الجغرافي فقط مع توسيع هذه الدوائر بحيث تكون المحافظة هي الدائرة الانتخابية على الأقل، فمن شأن توسيع الدوائر الانتخابية أن يقلل من فرص التكتل العشائري ويدعم فكرة التحالفات بين المكونات المجتمعية وهو ما سيعزز مع الوقت الهوية السياسية للمواطنين على حساب الهوية المجتمعية كما سيقبل من قدرة المرشحين الفاسدين على شراء الأصوات نتيجة ارتفاع التكلفة عليهم.
3. بعد توسيع الدوائر يمكن إعادة توزيع المقاعد بما يتناسب مع المعيار السكاني ودون أن يؤدي ذلك الى خلق حساسيات نتيجة الاعتقاد بفقدان "الحقوق المكتسبة"، مع التأكيد على ضرورة عدم الاعتماد على المعيار السكاني لوحده بل يجب اخذ معايير التنمية والثقافة والتنوع بعين الاعتبار.
4. تخصيص ما لا يقل عن نصف عدد مقاعد البرلمان للقوائم النسبية المفتوحة سواء على مستوى الوطن أو الدائرة، وهذا من شأنه تعزيز التحالفات بين المرشحين وتخفيف حدة التوتر بين المكونات المجتمعية، كما أنه وعلى الأقل ولفترة انتقالية فإن هذا الأمر يحافظ على رغبة الأردنيين في انتخاب ممثلهم بشكل مباشر.

5. إعادة النظر في آلية الكوتا النسائية بحيث يتم تضمينها في نظام القوائم النسبية مما يعزز من فرص وصول النساء الى مجلس النواب بأعداد اكبر ومن دون ارتهانهن للتمثيل العشائري فقط.
6. ضرورة رفع مستوى التعاون بين الهيئة المستقلة للانتخاب والأجهزة الأمنية والقضاء لمحاربة ظاهرة شراء وبيع الأصوات.
7. تعديل قانون البلديات والتوجه نحو اللامركزية لإعطاء دور اكبر للمجالس المحلية والبلديات في توفير الخدمات وبالتالي استفادة مكونات المجتمع كافة من هذه الخدمات دون ربطها بالنائب.
8. اطلاق حملات توعية بواسطة الهيئة المستقلة للانتخاب ومؤسسات المجتمع المدني تهدف الى تعزيز مفهوم المواطنة والهوية السياسية بدلا من الهويات الفرعية.

المصادر

- تقرير تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات حول الانتخابات النيابية 2013.
- تقرير تحالف راصد لمراقبة الانتخابات حول الانتخابات النيابية 2013.
- تقرير الهيئة المستقلة للانتخاب حول انتخابات 2013.
- تقرير شامل حول الاطار الانتخابي في الأردن 2013، مركز هوية ومنظمة التقرير الديمقراطي الدولية.
- دراسة توقعات الأردنيين من مجلس النواب السابع عشر، مركز هوية.
- ورقة سياسات بعنوان "دور مجلس النواب في تشكيل الحكومات"، مركز هوية.

عن المؤلف :

محمد الحسيني من مواليد عام 1975 ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأردنية، يعمل حالياً مديراً لمركز هوية للتنمية البشرية ومقره في عمان، الأردن، ومن خلال المركز يتأسس تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات ومرصد الإصلاح الأردني. قام منفرداً وبالشراكة مع آخرين بنشر أكثر من دراسة وورقة تناولت القضايا السياسية الأردنية كما قام بنشر عدد من المقالات في صحف الغد والعرب اليوم إضافة إلى مقالات تحليلية حول الأردن والعراق في أكثر من موقع باللغتين العربية والانجليزية.

مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق:

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت) .

افتتحت المؤسسة أبوابها في الأردن عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسة الحالية.

للتواصل معنا:

مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق

صندوق البريد 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: +962 6 5680810

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الإلكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

تنويه

الآراء الواردة في هذه النشرة (ورقة السياسات) ليست بالضرورة تلك الآراء التي تمثلها منظمة فريدريش إيبيرت أو المنظمة التي يعمل بها المؤلف.

ISBN 978-9957-484-39-2 (ردمك)